

رفض مجلس الأمة في جلسته العادية أمس الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل مرسوم انشاء دائرة المحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية، وظهرت نتيجة التصويت التي تمت بالبدء بالاسم عدم موافقة 36 عضوا و موافقة 27 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 63 عضوا، حيث كانت التعديلات تنص على قيام المحكمة بالنظر في قضايا سحب او اسقاط او فقد الجنسية، وهو الامر الذي رفضته الحكومة. وفي بداية الجلسة، وافق المجلس على منح اللجنة التشريعية أجلا جديدا لمدة شهر لتقديم تقريرها عن تعديلات «مكافحة الفساد» وتعارض المصالح، كما استعجل اللجنة المالية لإعداد تقريرها عن مشروع محافظة الطالب لدعم الدارسين على نفقتهم الخاصة. ووافق المجلس على سحب رسالة لجنة حقوق الإنسان بشأن تقديم تقريرها عن حقوق الإنسان في حالة العامة لحقوق الإنسان بعد اعتراض الحكومة، كما تم تمديد عمل لجنة حقوق الإنسان بشأن تقديم تقريرها عن تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بوضع نزلاء السجون، وكلف المجلس مكتبه بمناقشة سياسة الحكومة والوقوف على أسباب عدم ردها على الأسئلة البرلمانية، كما قام بتكليف الحكومة بإعداد تقرير شامل عن إجراءاتها عن هدر المال وعدم تطبيق سياسة الترشيد والتوسع في النقل بين أبواب الميزانية وسياسة التعيين، وقرر المجلس تمديد مدة عمل لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات لمدة شهرين، كما جرى تخصيص جلسة 26 أبريل لمناقشة القضية الإسكانية، كما قرر المجلس إعادة قانون «حرمان المسيء» إلى لجنة الداخلية والدفاع لمزيد من الدراسة، وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سماح عبدالحفيظ - سلطان العبدان - بدر السهيل

المجلس يرفض تعديلات «الجنسية»

● عمر الطبطبائي: الحكومة ليست لديها الرغبة في الرد على الأسئلة البرلمانية، وقاموا بتجاهل إرادة الأمة، الوزير لديه طاقم ومستشارون يقومون بإعداد الردود على الأسئلة وهو فقط يوقع عليها، فمن يؤزم الآن؟ ومن هو المؤزم الآن؟ بالنسبة لـ «الكويتية» فممنذ 40 سنة وهي تدار بال عقلية نفسها بها لعب وفساد، أي شركة تؤسس في الكويت ستظل ناقلا وطنيا.

تفكير الحكومة تجاه «الكويتية» لا بد أن يتغير. ● صالح عاشور: استغل وجود سمو رئيس مجلس الوزراء لإيهاب انه في جلسة سابقة قدمت رسالة في جلسة سابقة وقلت ان الحكومة تحيل الى التقاعد الإجباري القسري لمن لم يتجاوز الـ 65 سنة وهذا مخالف لقانون الخدمة المدنية، وهذا ظلم للقائدين سواء المهندسين او الأطباء وغيرهم ويقدهم جزء كبيراً من الراتب ويضطر لان يعمل في جمعيات تعاونية وهذه إهانة للمواطن الكويتي.

المواطن يريد خدمة وطنه، بعضهم معلمون وأطباء وغيرهم، وصدر قرار بعدم إحالتهم الى التقاعد ولكنني فوجئت بان بعض الوزراء أرسلوا كتاباً لبعض الموظفين بتقاعدهم إجبارياً لمن لم يبيض 55 سنة في الخدمة، والحكومة وافقت على عدم إحالة أي موظف الى التقاعد الإجباري إلا بعد يضي 35 سنة خدمة، وتراجعت الحكومة مرة أخرى، فهل موافقتهم رسمية ام ماذا؟ وكلمت الوزير وقلت له انت وافقت مع الحكومة ولكن لماذا تراجعت؟ لأن المواطن لديه قروض والتزامات ومدارس وغيرها.

فالحكومة يجب أن تلتزم بتعهداتها، ويجب أن تكون عند نبض الشارع مع غلاء المعيشة والظروف الصعبة تحيلون من هو في الخدمة الى التقاعد، الكويتي الذي يريد أن يخدم وطنه.

● رياض العدساني: تطالب الحكومة بالالتزام ببنود الميزانية وعدم النقل في أيوبها، وزارة الأشغال في 9 سنوات نقلت بين البنود، ووزارة الداخلية صرفت 23 مليوناً في 2014، و2015، و2016 و2017 وصلت إلى 9 ملايين و800 ألف دينار والمفروض أن يكون مليونين فقط.

يقتصر تعديل الوثيقة وهناك احتفاظ للجهات المستقلة بـ20 مليار دينار كويتي.

● مليار ونصف البنك الائتماني، 14 مليار مؤسسة البترول، هيئة الصناعة 132 مليوناً، مؤسسة المواني 500 مليون.

● الصندوق الكويتي للتنمية 3 مليارات.

● البنك المركزي يحتجز 325 مليوناً.

وعندما تتوجه الدولة لإصدار السندات فمن باب أولى توريد هذه المبالغ إلى ميزانية الدولة، فما يحدث كيف يصير ذلك؟

● خليل الصالح: رسالة حقوق الإنسان تحددت عن معالجة عن سحبته منهم الجناسي واللجنة استحدثت أغلبيتها لتفكير، وبعضهم متقاعدون وليس لهم إخصاص، والجناسي واللجنة وضع صورة الكويت كحركة شيئاً اسمه الوحدة الوطنية.

● لجنة وضعت أولويات غير منصفة وإجراءاتها غير صحيحة فلا بد أن تكون المعالجة لكل من سحبته منهم الجناسي.

● أحمد الفضل: فيما يخص رسالة المهلة للجنة التشريعية فهي أسبوعان لتقديم تقريرها في شأن مكافحة الفساد، فأرجو أن تكون أسبوعين لا أكثر.

● وفيما يخص تقرير الحالة العامة لحقوق الإنسان، فهناك رسالتان من رئيس اللجنة عادل الدميخي، أرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة في وضع صورة الكويت في حقوق الإنسان، نحن نعانى من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت كالتشافية.

● وسعت إلى تخريب صورة الكويت، وهند الصبيح قالت ان هذه الجمعيات أضرت بصورة الكويت، والآن تريد وضع هذا الأمر كله في يد اللجنة.

● رسالة الأخ على الدقباسي بعدم رد الوزراء على الأسئلة، ووزير التربية لم يجد عن أي سؤال وجهته له، هذه الأسئلة وضعها المتشرون، وأنا أود مكتب المجلس أن عليه مسؤولية فتح نعانى من سرقة الاقتراحات.

● السيد بسجود بين الألية طلب اللجنة عدال الدميخي، وأرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة في وضع صورة الكويت في حقوق الإنسان، نحن نعانى من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت كالتشافية.

● وسعت إلى تخريب صورة الكويت، وهند الصبيح قالت ان هذه الجمعيات أضرت بصورة الكويت، والآن تريد وضع هذا الأمر كله في يد اللجنة.

● رسالة الأخ على الدقباسي بعدم رد الوزراء على الأسئلة، ووزير التربية لم يجد عن أي سؤال وجهته له، هذه الأسئلة وضعها المتشرون، وأنا أود مكتب المجلس أن عليه مسؤولية فتح نعانى من سرقة الاقتراحات.

● السيد بسجود بين الألية طلب اللجنة عدال الدميخي، وأرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة في وضع صورة الكويت في حقوق الإنسان، نحن نعانى من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت كالتشافية.



الرئيس مزروق الغانم يتحدث أثناء الجلسة



رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم وأمين السر د.عودة الرويعي ومحمد الهدية ود.خليل عبدالله وحمدان العازمي ويوسف الفضالة على المنصة (هاني الشمري)

الغانم: الاستجابات يجب أن تقدم في مكتب الرئيس وبحضور جميع النواب الموقعين عليها

ولكن ربما بسبب الإرهاق وطول المدة صعب الوصول الى الصيغة اللامتناهية التي تحقق الأذنى من التوافق، وبالتالي تم الاتفاق على اعادته للمزيد من الدراسة. وحول الاستجابات التي قدم من النائب د. وائل الطبطبائي خلال الجلسة، أوضح الغانم أنه لم يتسلم الاستجابات أو يطلب عليه، وطلب من النائب الطبطبائي ان يقدمه وفقاً للائحة في بداية يوم الغد في مكتب الرئيس لأن ليس من أعمال الجلسة تسلم الاستجابات، كما يتطلب الأمر تواجد كل النواب الموقعين على الاستجابات.

تستمر الجلسة الى حين الانتهاء من القوانين الثلاثة، مبيناً ان جلسة الغد (اليوم) ستناقش تعديل قانون الشركات وكذلك اتفاقية تبادل التهمين بين الكويت وبريطانيا. وأكد انه لا يشك في ان كل من هو جالس على كرسي في قاعة عبدالله السالم حريص على مصلحة الكويت، ويجب الا يقسمنا او يفرقنا قانون، وإنما هناك جهات نظير متباينة انتهت وحسبت بالتصويت، وبين ان قانون العفو الشامل انتهى بالتصويت برفضه، في حين انه كانت هناك فرصة للوصول الى حل توافقي حول قانون «المسيء»

أوضح رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم أنه لم يتسلم او يطلع او يقرأ أي استجابة حتى الآن، مؤكداً ان الاستجابات يجب ان تقدم وفقاً للائحة في مكتب الرئيس وبحضور جميع النواب الموقعين عليها. وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب جلسة أمس ان هذه الجلسة من اطلول الجلسات التي ادرتها، 12 ساعة متواصلة، وفي بداية الجلسة قدم طلب من الاخوة النواب مقدمي تعديلات الجنسية والعفو الشامل وقانون الانتخاب او ما يسمى جزافاً بقانون «المسيء» وتم التصويت على ان

المجلس يمنح

«التشريعية» أجلاً

جديداً لمدة شهر

لتقديم تقريرها عن

تعديلات «مكافحة

الفساد» وتعارض

المصالح

استعجال «المالية»

إعداد تقريرها عن

مشروع محافظة

الطالب لدعم

الدارسين على

نفقتهم الخاصة

تكليف مكتب

المجلس بمناقشة

سياسة الحكومة

والوقوف على

أسباب عدم ردها

على الأسئلة

البرلمانية

تمديد مدة عمل

لجنة التحقيق

في اختفاء

الحاويات لمدة

شهرين

اجتماعات، ولغايا ان لم تتمكن من

إعداد التقرير النهائي. لسأ تطلب للجنة من المجلس الموخر الموافقة على طلب التمديد لها لمدة شهرين حتى تتمكن من إعداد التقرير النهائي الملحق بالموضوعات المشار اليها.

● علي الدقباسي: اليوم يوافق 11 ابريل ما يعني أنه مضى على عمر المجلس 4 أشهر من العمل الذي لم تقدم فيها شيئاً، ولدي قضية عدم الرد على الأسئلة البرلمانية، وسأقدم وأناقش.

● وجهت سؤالاً الى رئيس وأعضاء الحكومة عن عدد الوافدين العاملين ورواتبهم، لأن الكويتيين بدون عمل لكن وزيراً ينولي حقيبتي ويتجاهل ويسفح مجلس الأمة ويضرب التعاون المنشود بين الحكومة والمجلس.

● والرذ ياتي مرة بأنه من حقي الإجابة ومرة أخرى تأتي الإجابة أنه ليس من حقي هذا السؤال. وأردو من النواب أن يتخذوا إجراءات في هذا الشأن، هذه إرادة الأمة يجب أن تحترم.

● الكويتيون بدون فرص عمل، واتمنى من الرئيس الحفاظ على كرامة المؤسسة التشريعية، وحملت المجلس مسؤولية.

● خليل الصالح: رسالة حقوق الإنسان تحددت عن معالجة عن سحبته منهم الجناسي واللجنة استحدثت أغلبيتها لتفكير، وبعضهم متقاعدون وليس لهم إخصاص، والجناسي واللجنة وضع صورة الكويت كحركة شيئاً اسمه الوحدة الوطنية.

● لجنة وضعت أولويات غير منصفة وإجراءاتها غير صحيحة فلا بد أن تكون المعالجة لكل من سحبته منهم الجناسي.

● أحمد الفضل: فيما يخص رسالة المهلة للجنة التشريعية فهي أسبوعان لتقديم تقريرها في شأن مكافحة الفساد، فأرجو أن تكون أسبوعين لا أكثر.

● وفيما يخص تقرير الحالة العامة لحقوق الإنسان، فهناك رسالتان من رئيس اللجنة عادل الدميخي، أرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة في وضع صورة الكويت في حقوق الإنسان، نحن نعانى من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت كالتشافية.

● وسعت إلى تخريب صورة الكويت، وهند الصبيح قالت ان هذه الجمعيات أضرت بصورة الكويت، والآن تريد وضع هذا الأمر كله في يد اللجنة.

● رسالة الأخ على الدقباسي بعدم رد الوزراء على الأسئلة، ووزير التربية لم يجد عن أي سؤال وجهته له، هذه الأسئلة وضعها المتشرون، وأنا أود مكتب المجلس أن عليه مسؤولية فتح نعانى من سرقة الاقتراحات.

● السيد بسجود بين الألية طلب اللجنة عدال الدميخي، وأرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة في وضع صورة الكويت في حقوق الإنسان، نحن نعانى من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت كالتشافية.

● وسعت إلى تخريب صورة الكويت، وهند الصبيح قالت ان هذه الجمعيات أضرت بصورة الكويت، والآن تريد وضع هذا الأمر كله في يد اللجنة.

● رسالة الأخ على الدقباسي بعدم رد الوزراء على الأسئلة، ووزير التربية لم يجد عن أي سؤال وجهته له، هذه الأسئلة وضعها المتشرون، وأنا أود مكتب المجلس أن عليه مسؤولية فتح نعانى من سرقة الاقتراحات.

● السيد بسجود بين الألية طلب اللجنة عدال الدميخي، وأرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة في وضع صورة الكويت في حقوق الإنسان، نحن نعانى من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت كالتشافية.

● وسعت إلى تخريب صورة الكويت، وهند الصبيح قالت ان هذه الجمعيات أضرت بصورة الكويت، والآن تريد وضع هذا الأمر كله في يد اللجنة.

● رسالة الأخ على الدقباسي بعدم رد الوزراء على الأسئلة، ووزير التربية لم يجد عن أي سؤال وجهته له، هذه الأسئلة وضعها المتشرون، وأنا أود مكتب المجلس أن عليه مسؤولية فتح نعانى من سرقة الاقتراحات.

● السيد بسجود بين الألية طلب اللجنة عدال الدميخي، وأرفض هذه الرسالة وأرفض إعطاء اللجنة في وضع صورة الكويت في حقوق الإنسان، نحن نعانى من بعض مؤسسات المجتمع المدني التي شوهت صورة الكويت كالتشافية.

المختصة ولا يجوز التجاوز فيما خصص لها في بنود الميزانيات والاعتمادات المالية، والتنسيق مع الجهات الرقابية والعمل على تلافي الملاحظات والمخالفات الواردة في التقارير العنقدة وأبرزها المتعلقة بالاستثمارات الداخلية والخارجية والمشروعات والأموال الإبرارية والمالية، والأمر الذي يوجب على مختلف الجهات الحكومية تكثيف ديوان المحاسبة والمراقبين الملحة ومراقبي شؤون التوظيف من ممارسة اختصاصاتهم والتعاون معهم، وكذلك تنسيق الأعمال والربط وفق التداخل المتشابك بين الوزارات والجهات التابعة للحكومة بهدف القضاء على الأزمات والأزمات.

وفي ظل توجه الحكومة الى إصدار سندات بسبب انخفاض أسعار النفط وتواضع معدلات النمو الاقتصادي لتحويل العجز من الاحتياطي العام في حين هناك جهات حكومية تحتفظ بأرباحها والمقدرة بـ20 مليار دينار كويتي ولم يتم توزيع تلك الأرباح للاحتياطي العام.

● وإن مسار الحكومة لا يحقق تطلمات المواطنين ولا يتضمن حلاً صحيحاً لقضايا البلد الرئيسية وتعتزل المفارغ الملحة وفي حال التناحر في التنفيذ فإن تكلفة المشاريع المرتفع مما يؤدي الى عجز في المبالغ المستوردة عن غطية التكاليف.

● سياسة التعيين من غير ذوي الاختصاص بمختلف الجهات الحكومية وبالآثار في الهيئات التي استحدثت مؤخراً يعيق العمل ويخل بمبدأ العدل والمساواة بالرغم من توافر كفاءات وطنية ذات اختصاص وخبرة قادرة على التنفيذ بأقصى درجة من المهنية والشفافية والكفاءة، مما يشير إلى أن بعض تلك التعيينات طاردة للكفاءات مخالفة للمرجع من إنشائها العامة والإضرار بالصحة والأموال العامة.

● على الرغم من تكرار الملاحظات والمخالفات المذكورة في التقارير العنقدة من الجهات الرقابية، إلا أن الحكومة مستمرة في نفس النهج، الأمر الذي يتطلب النهوض وتصحيح المسار وتحسين الأوضاع ورفع مستوى المعيشة.

● (موافقة عامة).

– رسالة من رئيس لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات يطلب فيها من المجلس الموافقة على التمديد لها لمدة شهرين حتى تتمكن من إعداد التقرير النهائي الملحق بالموضوعات المشار اليها في نص الرسالة.

● ونصت الرسالة على انه بالإشارة الى قرار مجلس الأمة بجلسته المنعقدة يوم الأربعاء 15 فبراير بتشكيل لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات لدراسة كيفية التعامل مع الحاويات التي ترد المنافذ البرية والبحرية والتحري عن أوجه النصوص واللوائح التي تنظم التعامل مع الحاويات منذ دخولها المنطقة الجمركية وحتى خروجها منها والإجراءات الواجب اتخاذها لتلافي أي قصور في هذا الشأن.

● وكذلك التحقيق في موضوع اختفاء الحاويات وتحديد المسؤولين عن تهربها.

● ولما تكلف اللجنة قد عقدت ثمانية

رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان يطلب فيها من المجلس الموافقة على تكليف اللجنة بإعداد تقرير عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في دولة الكويت بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

● ونصت الرسالة على ما يلي: تحيطكم علماً بأن لجنة حقوق الإنسان قررت في اجتماعها بتاريخ 5 أبريل 2014، وبإجماع آراء الأعضاء الحاضرين الطلب من المجلس المؤرخ الموافقة على تكليف اللجنة بإعداد تقرير عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في دولة الكويت بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

● ستقوم اللجنة بتحديد الطلبات وترد إلى المجلس. رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان يطلب فيها منح اللجنة أجلاً جديداً لمدة ثلاثة أشهر حتى تتمكن من تقديم تقريرها عن التحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون، وذلك مع الجهات المحددة في نص الرسالة، وجاء نصها كالتالي:

● بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في 2 فبراير 2017، بشأن موافقة مجلس الأمة بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 31 يناير 2017، على طلب تكليف لجنة حقوق الإنسان بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون، وذلك مع الجهات التالية:

● وزارة العدل.

● وزارة الصحة.

● وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

● وزارة الداخلية.

● على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهرين من تاريخ موافقة المجلس على هذا الطلب.

● وحيث إن اللجنة لا تتمكن خلال هذه المدة من استكمال بحث الموضوع واعداد تقرير بشأنه، فإنها تود منحها اجلا اضافيا مدته ثلاثة اشهر لكي يتسنى لها استفتاء بحث الموضوع واعداد تقرير بشأنه.

● موافقة عامة

رسالة من عضو مجلس الأمة على سالم الدقباسي يطلب فيها من المجلس النظر في سياسة الحكومة في التعامل مع الأسئلة البرلمانية والوقوف على أسباب عدم ردها على تلك الأسئلة أو تأخرها في الرد وما



ركان النصف وعمر الطبطبائي وصالح خورشيد



رياض العدساني ويحاضر د.عبدالكريم الكندري



الشيخ خالد الجراح



صالح عاشور



حمد الهرثاني مترشحا جانباً من جلسة أمس

المجلس يرفض قانون العفو العام ويعيد «حرمان المسيء» إلى «الداخلية والدفاع»

القضاء في كل القضايا سواء دور العيادة أو غيرها. عملية التشخيص الدائم ليس لها أساس من الصحة فقط في مخيلة من يريد زرع الفتن بين الناس. فلا تزايدوا علينا والمسرحيات البائسة لن تمشي على أبناء الكويت. نتفق وتختلف هذا هو أساس العملية الديمقراطية وحتمت للتصويت. أما المزايدات فتعينا منها والبلد لا يتحمل. فالوضع الداخلي سيء بدليل الخلل الأمامية وهذا وقت نحن في أمس الحاجة لله للوحدة الوطنية. أرجوكم.. الكويت لا تتحمل. حفظ الله الكويت وشعبها.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

نحن أقمنا لنؤدى أعمالنا بالأمانة والصدق واستغرب من الحكومة وبعض الزملاء من رفض اللجوء إلى القضاء. وإذا لم تكن القضاء من اللجوء إلى القضاء فكيف يسترحق؟ وحاول البعض أن يتستر بالقانون وأنه هو حامي الحمى للمجتمع الكويتي وفرواته.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

بحيث يتم احتواء الإبناء في بوتقة واحدة. ولكن مع الأسف التطبيق كان سيئا وتم تعديل على قانون الجنسية أهل بالقانون الأصلي، وقضية أن هناك من أخذ الجنسية بدون استحقاق وهذا أيضا تطبيق خاطئ لقانون الجنسية في حين أن هناك مستحقين لا يأخذوا الجنسية. ليس من المعقول شخص يعطى روحه فداء للوطن ولم يعطوا الجنسية إلا في حقهم، وهذا يبرهن أن القانون لا يحمي المواطن من سوء الإدارة، بل يحمي المواطن من سوء الإدارة، وهذا يبرهن أن القانون لا يحمي المواطن من سوء الإدارة، بل يحمي المواطن من سوء الإدارة.

التي لا يمكن أن تكون إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

التي لا يمكن أن تكون إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

التي لا يمكن أن تكون إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

التي لا يمكن أن تكون إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

التي لا يمكن أن تكون إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

التي لا يمكن أن تكون إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

التي لا يمكن أن تكون إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

التي لا يمكن أن تكون إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

● نايف المرادس: لا يجوز سحب أو إسقاط الجنسية إلا في حدود القانون، نحن لم نطلب إلا هذه المادة، ولا يجوز إبعاد الكويتي عن الكويت أو منعه من العودة إليها، ونشكر صاحب السمو على عودة المواطن سعد العجمي.

البايطين: ضرورة بسط يد القضاء على الجنسية ودور العبادة والإبعاد

وصف النائب عبدالوهاب الباطين الجلسة بالمارثونية وتم التصويت فيها على تعديل قانون الجنسية الإدارية لفرض رقابة القضاء، ولكن مع الأسف الشديد تم رفض التعديل.

وأكد الباطين أن تصويت 27 نائبا مع هذا القانون مقابل عدد قليل من النواب صوت مع الحكومة، هذه هي الرغبة الشعبية التي نتحدث عنها بن الشعب يريد تغيير هذا القانون ورفض ولاية القضاء، ولكن هناك قوة تصويتية حكومية ولأول مرة تأتي الحكومة بكامل طاقتها بدون أي اعتذارات، ولكن نتيجة التصويت 36 مقابل 27 بينت قوة التصويت الحقيقي لإرادة

البايطين: ضرورة بسط يد القضاء على الجنسية ودور العبادة والإبعاد

وصف النائب عبدالوهاب الباطين الجلسة بالمارثونية وتم التصويت فيها على تعديل قانون الجنسية الإدارية لفرض رقابة القضاء، ولكن مع الأسف الشديد تم رفض التعديل.

وأكد الباطين أن تصويت 27 نائبا مع هذا القانون مقابل عدد قليل من النواب صوت مع الحكومة، هذه هي الرغبة الشعبية التي نتحدث عنها بن الشعب يريد تغيير هذا القانون ورفض ولاية القضاء، ولكن هناك قوة تصويتية حكومية ولأول مرة تأتي الحكومة بكامل طاقتها بدون أي اعتذارات، ولكن نتيجة التصويت 36 مقابل 27 بينت قوة التصويت الحقيقي لإرادة

البايطين: ضرورة بسط يد القضاء على الجنسية ودور العبادة والإبعاد

وصف النائب عبدالوهاب الباطين الجلسة بالمارثونية وتم التصويت فيها على تعديل قانون الجنسية الإدارية لفرض رقابة القضاء، ولكن مع الأسف الشديد تم رفض التعديل.

وأكد الباطين أن تصويت 27 نائبا مع هذا القانون مقابل عدد قليل من النواب صوت مع الحكومة، هذه هي الرغبة الشعبية التي نتحدث عنها بن الشعب يريد تغيير هذا القانون ورفض ولاية القضاء، ولكن هناك قوة تصويتية حكومية ولأول مرة تأتي الحكومة بكامل طاقتها بدون أي اعتذارات، ولكن نتيجة التصويت 36 مقابل 27 بينت قوة التصويت الحقيقي لإرادة

م	الاسم	موافق	غير موافق	متنع
1	احمد الفضل	34	3	0
2	اسامة الشاهين	35	0	0
3	انس الصالح	36	0	0
4	الحميدي السبيعي	37	0	0
5	ناصر السويط	38	0	0
6	جمال الهريش	39	0	0
7	جمال الحريش	40	0	0
8	جمعان الحريش	41	0	0
9	حمدان العازمي	42	0	0
10	حمد الهرشاني	43	0	0
11	حمود الدخمي	44	0	0
12	خالد الجراح	45	0	0
13	خالد الشطي	46	0	0
14	خالد مؤنس العتيبي	47	0	0
15	خالد ناصر الروضان	48	0	0
16	خلف دمبيتر	49	0	0
17	خليل الصالح	50	0	0
18	خليل عبدالله ابل	51	0	0
19	راكان النصف	52	0	0
20	رياض العدساني	53	0	0
21	سعد الخنفور	54	0	0
22	سعدون حماد	55	0	0
23	سعود الشويخ	56	0	0
24	شعيب المويزي	57	0	0
25	صالح عاشور	58	0	0
26	صباح الخالد الصباح	59	0	0
27	صفاء الهاشم	60	0	0
28	صلاح خورشيد	61	0	0
29	طلال الجلال	62	0	0
30	عادل الدخمي	63	0	0
31	عبدالرحمن المطوع	64	0	0
32	عبدالكريم الكندري	0	0	0
33	عبدالله فهاد العنزي	0	0	0
	النتيجة	27	36	0

م	الاسم	موافق	غير موافق	متنع
1	احمد الفضل	34	3	0
2	اسامة الشاهين	35	0	0
3	انس الصالح	36	0	0
4	الحميدي السبيعي	37	0	0
5	ناصر السويط	38	0	0
6	جمال الهريش	39	0	0
7	جمال الحريش	40	0	0
8	جمعان الحريش	41	0	0
9	حمدان العازمي	42	0	0
10	حمد الهرشاني	43	0	0
11	حمود الدخمي	44	0	0
12	خالد الجراح	45	0	0
13	خالد الشطي	46	0	0
14	خالد مؤنس العتيبي	47	0	0
15	خالد ناصر الروضان	48	0	0
16	خلف دمبيتر	49	0	0
17	خليل الصالح	50	0	0
18	خليل عبدالله ابل	51	0	0
19	راكان النصف	52	0	0
20	رياض العدساني	53	0	0
21	سعد الخنفور	54	0	0
22	سعدون حماد	55	0	0
23	سعود الشويخ	56	0	0
24	شعيب المويزي	57	0	0
25	صالح عاشور	58	0	0
26	صباح الخالد الصباح	59	0	0
27	صفاء الهاشم	60	0	0
28	صلاح خورشيد	61	0	0
29	طلال الجلال	62	0	0
30	عادل الدخمي	63	0	0
31	عبدالرحمن المطوع	64	0	0
32	عبدالكريم الكندري	0	0	0
33	عبدالله فهاد العنزي	0	0	0
	النتيجة	27	36	0

م	الاسم	موافق	غير موافق	متنع
1	احمد الفضل	34	3	0
2	اسامة الشاهين	35	0	0
3	انس الصالح	36	0	0
4	الحميدي السبيعي	37	0	0
5	ناصر السويط	38	0	0
6	جمال الهريش	39	0	0
7	جمال الحريش	40	0	0
8	جمعان الحريش	41	0	0
9	حمدان العازمي	42	0	0
10	حمد الهرشاني	43	0	0
11	حمود الدخمي	44	0	0
12	خالد الجراح	45	0	0
13	خالد الشطي	46	0	0
14	خالد مؤنس العتيبي	47	0	0
15	خالد ناصر الروضان	48	0	0
16	خلف دمبيتر	49	0	0
17	خليل الصالح	50	0	0
18	خليل عبدالله ابل	51	0	0
19	راكان النصف	52	0	0
20	رياض العدساني	53	0	0
21	سعد الخنفور	54	0	0
22	سعدون حماد	55	0	0
23	سعود الشويخ	56	0	0
24	شعيب المويزي	57	0	0
25	صالح عاشور	58	0	0
26	صباح الخالد الصباح	59	0	0
27	صفاء الهاشم	60	0	0
28	صلاح خورشيد	61	0	0
29	طلال الجلال	62	0	0
30	عادل الدخمي	63	0	0
31	عبدالرحمن المطوع	64	0	0
32	عبدالكريم الكندري	0	0	0
33	عبدالله فهاد العنزي	0	0	0
	النتيجة	27	36	0

قضية لأنه مؤمن بأن القضاء الكويتي هو الملاذ الآمن الذي يلجأ اليه الجميع ويجب الاحتكام له.

وأوضح الباطين أن تصويته يرفض قانون العفو الشامل لأنه من غير المقبول مقارنة مع تعدد على موظف أثناء تأدية واجبه الوظيفي ومن دخل منزلا لارتكاب جريمة مع الوطنيين الذين يدعون للحريات ورفع الحصانة عن الحريش والمرادس بأنه صحت لانه لم يكن متواجدا في القاعة، وايضا تكرر في جلسة اليوم (امس) عدم وجوده في القاعة أثناء التصويت على رفع الحصانة عن هيايف.

وأكد الباطين انه مع رفع الحصانة في اي

قضية لأنه مؤمن بأن القضاء الكويتي هو الملاذ الآمن الذي يلجأ اليه الجميع ويجب الاحتكام له.

وأوضح الباطين أن تصويته يرفض قانون العفو الشامل لأنه من غير المقبول مقارنة مع تعدد على موظف أثناء تأدية واجبه الوظيفي ومن دخل منزلا لارتكاب جريمة مع الوطنيين الذين يدعون للحريات ورفع الحصانة عن الحريش والمرادس بأنه صحت لانه لم يكن متواجدا في القاعة، وايضا تكرر في جلسة اليوم (امس) عدم وجوده في القاعة أثناء التصويت على رفع الحصانة عن هيايف.

وأكد الباطين انه مع رفع الحصانة في اي

قضية لأنه مؤمن بأن القضاء الكويتي هو الملاذ الآمن الذي يلجأ اليه الجميع ويجب الاحتكام له.

وأوضح الباطين أن تصويته يرفض قانون العفو الشامل لأنه من غير المقبول مقارنة مع تعدد على موظف أثناء تأدية واجبه الوظيفي ومن دخل منزلا لارتكاب جريمة مع الوطنيين الذين يدعون للحريات ورفع الحصانة عن الحريش والمرادس بأنه صحت لانه لم يكن متواجدا في القاعة، وايضا تكرر في جلسة اليوم (امس) عدم وجوده في القاعة أثناء التصويت على رفع الحصانة عن هيايف.

وأكد الباطين انه مع رفع الحصانة في اي